مجلس الأمة ينظر اليوم في طلب استجواب رئيس الوزراء من النائب المويزري

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال وأبرزها النظر في الطلب المقدم لاستجواب سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي بصفته ومن المنتظر تحديد موعد لمناقشته.

ويشمل طلب الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري محورا واحدا يتعلق بما أسماه «فشل وزارات الدولة في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات».

وكان رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم أعلن في 12 شهر نوفمبر الجاري أن طلب الاستجواب المقدم من النائب المويزري الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته سيدرج على جدول أعمال جلسة 27 نوفمبر الجاري.

وحينها قال الغانم في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة إنه تسلم الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته والمكون من محور واحد وأتبع الإجراءات الواردة في المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

كما نصت المادة ذاتها الذكر بشأن مناقشة الاستجواب على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وأعطت المادة لمن يوجه إليه الاستجواب الحق بأن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

مجلس الأمة يناقش اليوم استجواب رئيس الوزراء

إلى ذلك يستهل مجلس الأمة أعمال جلسته بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة والنظر في طلبات النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النواب أحمد الفضل في القضية رقم (645-2018) حصر نيابة الإعلام - (359-2018) جنح المباحث الإلكترونية وخالد الشطي في القضية رقم (2460-2017) حصر نيابة الإعلام - (384-2017) جنح المباحث ومحمد هايف في القضية رقم (2283-2016) جنح (209-2015) الدسمة والمقيدة برقم (1250-2017) تمييز جنح مستأنف.

وتضمن جدول أعمال الجلسة مشروعا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية كما أضيف للمشروع مادة تقضي بالسماح بإصدار وثيقة التملك باسم أرملة الشهيد الكويتية.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والذي يقضي بتعويض أصحاب البيوت الحكومية الأقل من مساحة (400 متر).

ومن المقرر أن يشرع المجلس في مناقشة الخطاب الأميري لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة في 30 أكتوبر الماضي لإحالته الى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري.

ويشمل جدول الأعمال مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016 - 2019 / 2017 - 2020) نحو تنمية مستدامة وطلب نيابي لمناقشة دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة ومدى توافقها مع أحكام القوانين لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه وتبادل الرأي بصدده. ويحتوي الجدول على طلب نيابي لمناقشة تداعيات سوء تصميم مصفاة الزور الذي سيكبد الدولة خسائر وأرباحا غير محققة تزيد تكلفتها على 15 مليار دولار وطلب مناقشة آخر بشأن هبوط القدرة الإنتاجية لشركة نفط الكويت عن المخطط له بنصف مليون برميل يوميا لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده إضافة إلى طلب مناقشة بشأن قضية البطالة.

وجاء ضمن البنود المدرجة على أعمال الجلسة خمسة طلبات بتشكيل لجان تحقيق أحدها فيما ورد بمحاور استجواب وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخبت الرشيدي والذي قدم في جلسة الأول من مايو الماضي وآخر في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة فيها إضافة إلى حريق (البحث) وبشأن تجارة الإقامات وأخير بشأن شركة استقدام العمالة المنزلية. ويحوي الجدول أيضا تقارير لجان عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية وتقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد بتاريخ 24 مارس 2017. ويحتوي جدول الأعمال على تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها تنظيم مهنة المحاماة وقانون الجزاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين والخدمة المدنية والمحكمة الدستورية وجوازات السفر.

وأدرجت على جدول أعمال الجلسة أيضا تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن التعيين بالوظائف القيادية والاذن للحكومة بعقد قروض عامة وأخذ مبلغ من الاحتياطي العام وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

ويناقش مجلس الأمة كذلك تقارير اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والرعاية السكنية وتنظيم تبادل المعلومات الائتمانية.

ويتضمن الجدول تقرير لجنة الأولويات البرلمانية بشأن تكليف المجلس للجنة متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس وتقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية بإعداد تقرير بشأن موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة الى الهيئة العامة للقوى العاملة.

ويتظر المجلس أيضا في تقارير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بشأن الاستثمار الرياضي والاحتراف وإضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون المتعلق بالهيئات الرياضية إضافة إلى التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

وأدرج على جدول الأعمال كتاب موجه من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء بـ«قيام هيئة مكافحة الفساد بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006 وتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تلك التجاوزات والتنسيق مع كل الجهات المعنية في الدولة».

ومن كتب الحكومة المدرجة على الجدول الكتاب الموجه من وزير المالية لإعداد تقرير شامل وخطة لمعالجة ما ورد في رسالة عضو مجلس الأمة رياض العدساني بشأن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة للحكومة.

أكدت استقبال 665 مراجعاً من المستوفين للبيانات والمستندات

الصبيح: 140 طلباً للتعويض جراء خسائر الأمطار والسيول خلال يومين

هند الصبيح

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح أن عدد المراجعين للجنة التعويضات لخسائر الامطار والسيول بلغ خلال يومي الأحد والاثنين الماضيين 665 مراجعا من المستوفين للبيانات والمستندات منها 140 مطالبة بالتعويضات.

وأوضحت الصبيح في تصريح صحافي ان عدد المراجعين بلغ حتى الساعة 11 صباحا 250 مراجعا 77 منهم من المستوفين لافتة إلى ان مطالباتهم شملت خسائر عقارية بـ23 مطالبة وخسائر مركبات 48 مطالبة وخسائر شخصية «أثاث» علما بان المطالبة الواحدة قد تحتوي على اكثر من خسارة.

وأشارت إلى ان عدد المراجعين أمس الأول بلغ 415 مراجعا حيث تم تسلم 63 طلبا مستوفيا منهم موزعون على 56 كويتيا وسعودي وهنديان وفلبيني واثنان من المقيمين بصورة غير قانونية.

وذكرت أن مطالبات الأحد شملت أيضا على خسائر شخصية «أثاث» بواقع 16 مطالبة وخسائر مركبات بـ44 مطالبة وخسائر عقارية بـ12 مطالبة فيما لم يستكمل باقي المتقدمين المستندات أو الأوراق المطلوبة.

«بعد التأكد من توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم الاختلاس

«نزاهة»: إحالة قيادي و3 إشرافيين بوزارة «الخدمات» للنيابة العامة

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أمس عن إحالة قيادي بدرجة وكيل وزارة مساعد وإشرافيين في وزارة الدولة لشؤون الخدمات الكويتية إلى النيابة العامة.

وقال الأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد والتحقيق في «نزاهة» الدكتور محمد بوزبر في بيان صحفي إن الهيئة تلقت بلاغا في 10 أبريل الماضي من وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري يتضمن شبهة جريمة فساد في وزارة الخدمات.

وأضاف أن الوزيرة بوشهري قامت العام الماضي بتشكيل لجنة خاصة بجرد الطوابع البريدية نتج عنها وجود عجز كبير في عهدة الطوابع البريدية بالوزارة بمبلغ قدره «316ر236ر1» دينار كويتي «نحو 4 ملايين دولار أمريكي».

وأوضح أن الوزارة انتهت من إجراءات التحقيق الداخلي في 15 مارس الماضي وأوصت بوقف التحقيق مؤقتا وإحالة البلاغ للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وأفاد بانه «بعد تأكد «نزاهة» من توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المقررة ضمن المادة رقم «22» وتحديدا جرائم الاختلاس والإضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام فضلا عن ثبوت خضوع المبلغ ضدهم لأحكام القانون المشار اليه قامت «نزاهة» بإحالة وكيل وزارة مساعد وثلاث إشرافيين في وزارة الخدمات إلى النائب العام».

وأكدت «نزاهة» عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها ملمة دور المبلغين بكافة صفاتهم الوظيفية في ممارسة دورهم بمساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد مع الالتزام بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

بعد تعديله وإلغاء المادة الرابعة منه التي تعطي الحكومة الحق بـ «الإحالة القسرية »

«المالية» البرلمانية توافق بالإجماع على المقترح النيابي بشأن «التقاعد المبكر»

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس بالإجماع على الاقتراح النيابي بشأن التقاعد المبكر بعد تعديله وإلغاء المادة الرابعة منه التي تعطي الحكومة الحق بالإحالة القسرية للتقاعد.

ورفضت اللجنة خلال اجتماعها اقتراحا بديلا قدمته الحكومة يقضي بتحمل الموظف تكلفة المدد التي يتم خفضها.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة أن اللجنة اجتمعت اليوم بحضور وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ومدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية ونائبه.

وبين خورشيد أنهم قدموا للجنة عرضا باقتراح جديد ينص على تحمل من يرغب بالتقاعد المبكر بعد سن 55 للرجل وسن 50 للمرأة شراء مدد التخفيض وتحمل التكلفة مشيرا إلى أن المشروع الحكومي فتح مجال الاستفادة من القانون لمن يتقاعد منذ إقرار القانون حتى نهاية العام 2019.

وبين أن العدد المتوقع تقاعده وفقا للقراءة الحكومية سيكون 6400 متقاعد حتى نهاية مارس العام المقبل و1200 متقاعد حتى نهاية العام المقبل وهؤلاء يمكن لهم التقاعد دون كلفة باستثناء 5 في المئة عن كل سنة تقل عن سن 55. وكشف أن كلفة هذا المشروع نحو 232 مليون دينار كويتي (نحو 760 مليون دولار أمريكي) لهؤلاء ممن تعدى خدمة 30 سنة للرجل و25 للمرأة.

جانب من اجتماع المالية البرلمانية

وأوضح أن اللجنة رفضت بالإجماع الاقتراح الحكومي لتعارضه ورأي الأغلبية النيابية التي أقرت قانون التقاعد المبكر في دور الانعقاد الماضي.

وأضاف أن اللجنة وافقت بالإجماع على الاقتراح النيابي للتقاعد المبكر بعد تعديله واستبعاد المادة الرابعة من باب التعاون ولتلافي أي مثالب قانونية أو دستورية.

وقال إن اللجنة أضافت ميزة جديدة للقانون تتيح للمتقاعد شراء حتى خمس سنوات بواقع خمسة بالمئة من الراتب الأساسي غير المشمول بعلاوة الأبناء عن كل سنة تقل عن 30 سنة خدمة للرجل وعن 25 سنة خدمة للمرأة.

وأكد أن تقرير اللجنة عن الاقتراح بقانون في شأن التقاعد المبكر تم توقيعه ورفعه إلى رئيس مجلس الأمة والأمر متروك للمجلس. ودعا خورشيد رئيس وأعضاء الحكومة بمبادلة التعاون النيابي معها بتعاون يفضي إلى إقرار القانون خاصة بعد الكثير من الوعود الحكومية بإقرار هذا القانون المستحق والذي سيشمل نحو 9500 موظف وموظفة.

وجدان العقاب: 25 جهة كويتية وخليجية ودولية تبحث إدارة الطاقة الذكية والمستدامة

تكريم المشاركين في أحد البرامج التدريبية

أكدت وجدان العقاب رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة ان الشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية بالتعاون مع جمعية حماية البيئة ومركز المدن العربية والشبكة الأوروبية الخليجية لتقنيات الطاقة تنظم (أسبوع الطاقة الذكية وأدوات وأساليب تخطيط الطاقة المحلية المستدامة للمدن العربية) والذي يتضمن برنامجين تدريبيين خلال الفترة من 25 - 29 نوفمبر الجاري بمقر الهيئة العامة للبيئة وتحت رعاية مديرها العام الشيخ عبدالله الاحمد موجه للقيادات البيئية العربية.

وبينت وجدان العقاب في تصريح صحافي ان الجهات المنظمة حشدت نحو 25 جهة كويتية وخليجية ودولية وبمشاركة اكثر من 60 مشاركا ما بين خبراء دوليين وكوادر وطنية يمثلون الجهات الكويتية في الفعاليات المشمولة في البرنامج التدريبي الأول ادوات وأساليب الطاقة المحلية المستدامة والبرنامج التدريبي الثاني المشمول بمدن الطاقة الذكية وأدوات ادارة الطاقة الذكية والتطبيقات وذلك على مدار خمسة ايام، لافتة الى ان اختيار مركز البيئة للمدن العربية للجمعية والشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية يهدف الى توسيع وتعظيم نسبة المشاركات وتحقيق العديد من الأهداف، مشيدة بقدرات المركز لاختيار الجمعية والشبكة للمشاركة في التنظيم.

وفي تصريح مماثل قال الدكتور خالد بدري مدير مركز البيئة للمدن العربية ان «اسبوع الطاقة الذكية وأساليب وأدوات تخطيط الطاقة المحلية المستدامة للمدن العربية والموجه للقيادات البيئية العربية يساهم في تطوير القدرات العربية وتمكينها من مواكبة المتغيرات البيئية على مستوى الأجندات الدولية والسياسات والتقنيات الحديثة والذي يتناول واحدا من أهم الموضوعات البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي الا وهو إدارة الطاقة وكفاءتها والطاقة الذكية الذي يؤثر في حياتنا جميعا».

مضيفا: «يأتي انعقاد هذا الأسبوع التدريبي ونحن في أمس الحاجة إلى طرح هذا الموضوع المهم في ظل التطور والنمو الكبير الذي تشهده مدننا في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والسياحية والعمرانية، وغيرها، مما له اثار واضحة على المنظومة البيئية، في عالم يتوجه نحو التداخل والتعقيد ونحن نستشرف مستقبل كوني تحوطه التحديات المناخية والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية فإننا وبلا شك بحاجة لإعادة النظر في تقييم الأثر البيئي للسياسات والقرارات الاستراتيجية والتشغيلية على المستويين المحلي والدولي التي تتخذها الدول وكبريات الشركات العالمية وكذلك السلوكيات الإنسانية المجتمعية والفردية من أجل أن نقترب أكثر لصياغة مستقبل إنساني آخر يبنى على تقاسم المسئوليات في تحقيق متطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة وزيادة سعادة الشعوب ورفاهيتها والحفاظ على كوكب الأرض لأجيالنا القادمة».

عيسى الكندري استقبل رئيس اتحاد طلبة الكويت

عيسى الكندري مستقبلا سعود الكندري

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري في مكتبه أمس رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة سعود الكندري.

وبحث اللقاء جملة من القضايا والموضوعات المتعلقة بمجال التعليم الجامعي والسبل التي من شأنها تطوير التعليم وتذليل العقبات التي يواجهها الطلبة.

كما قام الكندري خلال اللقاء بالتوقيع على وثيقة زيادة الإعانة الاجتماعية لطلبة الجامعة ووثيقة إقرار إعانة الطلبة من المقيمين بصورة غير قانونية.